World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 16, November 2022
ISSN: 2749-3628,

THE ROLE OF MONETARY AND FISCAL POLICY IN THE DEVELOPMENTAL FINANCING OF THE ECONOMY IRAQI AFTER 2003

Huda Ali Fattah al-Assadi
Iraqi prime minister
Maryeam2017almaaliki@gmail.com

Article history:

Received: 20th September 2022
Accepted: 20th October 2022
Published: 28th November 2022

Abstract:

At a time when most of the developing countries during the seventies tended towards borrowing and indebtedness from official and private sources and used those funds in the field of investment and consumer spending and the aggravation of their indebtedness as a result of the misuse of those funds, Iraq was going through during that period a stage of economic recovery because of oil, and that stage achieved It has large financial surpluses, so that the Iraqi economy became the second strongest Arab economy during the seventies after Saudi Arabia, and its annual revenues were estimated at 9 billion dollars, and the average per capita GDP was approximately 2900 dollars, and the foreign assets of the Central Bank were estimated at 36 billion dollars, excluding gold. Oil prices during 1973-1979. With large financial surpluses estimated at $93 billion.

This does not mean that Iraq was not indebted during the seventies, but the value of the debt was small compared to it being one of the oil-producing Arab countries that provided loans and aid to the Arab and non-oil developing countries.

Keywords: monetary and monetary policy, development financing

دور السياسة النقدية والمالية في التمويل التنموي للاقتصاد العراقي بعد عام 2003

هدى علي لفتة الاسدي
رئاسة الوزراء العراقية
Maryeam2017almaaliki@gmail.com

الملخص

في الوقت الذي كانت فيه معظم البلدان النامية خلال فترة السبعينات تتجه نحو الاقتراض والمديونية من المصادر الرسمية والخاصة وتستخدم تلك الأموال في مجال الانفاق الاستثماري والاستهلاكي وتفاقم المديونية لديها نتيجة لسوء استخدام تلك الاموال كان العراق يمر في تلك الفترة بمرحلة انتعاش اقتصادي بسبب النفط , وتلك المرحلة حققت له فوائض مالية كبيرة، بحيث أصبح الاقتصاد العراقي ثاني أقوى اقتصاد عربي خلال السبعينات بعد السعودية، وقدرت إيراداته السنوية بـ 9 مليار دولار، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً 2900 دولار وقدرت الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي 36 مليار دولار عدا الذهب وساهم تصحيح اسعار النفط خلال 1973-1979. بتحقيق فوائض مالية كبيرة قدرت بـ 93 مليار دولار.

وهذا لا يعني ان العراق لم يكن مدينا خلال السبيعينات، ولكن قيمة الدين كانت قليلة مقارنة بكونه أحد الاقطار العربية النفطية التي تقوم بتقديم القروض والمساعدات الى البلدان العربية والنامية غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية والنقدية، التمويل التنموي

مشكلة البحث :

تتجسد مشكلة البحث في (زيادة معدلات التضخم في العراق نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها البلد خلال حقبة التسعينات وما تلاها، والتي تمثلت بالحروب والحصار الاقتصادي وانهيار الوضع الامني بعدها

فرضية البحث :تتمحور الفرضية حول (ان السياسة المالية وبأدواتها المختلفة يمكن ان يكون لها دور كبير في التمويل التنموي للاقتصاد العراقي.

هدف البحث :

يهدف البحث الى توضيح النقاط الآتية:

1- الاحاطة بمفهوم السياسة المالية وادواتها .
2- دراسة واقع السياسة المالية والتضخم في الاقتصاد العراقي .
3- . مناقشة اثر السياسة المالية في التمويل التنموي للاقتصاد العراقي.

وانتظم البحث في مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة.

تناولنا في المبحث الاول حالة الاقتصاد العراقي والتنمية.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 16, November 2022
ISSN: 2749-3628,

وفي المبحث الثاني تطرقنا الى دور السياسة النقدية والمالية في التمويل التنموي للعراق بعد عام 2003:

المبحث الاول
حالة الاقتصاد العراقي والتنمية

قبل التحدث عن حال الاقتصاد العراقي وعن ظروفه التنموية والتي تتضمن أهم النشاطات الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية واهمها قطاع النفط باعتبار العراق بلداً ريعياً يعتمد في أكثر من 90% من إيرادته على النفط، ينبغي التطرق الى أهم خصائص الاقتصاد العراقي ومميزاته، من هنا تناول المبحث أربع مطالب، الاول عن خصائص الاقتصاد العراقي والثاني عن النشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة والثالث عن دور السياسة النقدية والمالية في التمويل التنموي للعراق بعد عام 2003، فيما تناول المطلب الرابع تمويل التنمية المستدامة في العراق.

المطلب الاول: خصائص الاقتصاد العراقي

أولاً: ريعية الاقتصاد العراقي:

يعد الاقتصاد العراقي في اغلب الاحيان أقتصاداً ريعياً يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو النفط والذي يساهم انتاجه في تمويل الموازنة العامة للدولة وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يعرضه الى التقلبات الكبيرة بسبب التقلبات التي تحصل في اسعار النفط، ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2004-2013، كان في ارتفاع مستمر خلال المدة المذكورة إلا انه انخفض في عام 2009 بسبب انخفاض اسعار النفط ووصولها الى متوسط قدره 56.5 دولار للبرميل الواحد بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009 ، ثم عادت وارتفعت الاسعار في نهاية عام 2009 ، أما من حيث نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت بالمعدل بنحو 52.5% خلال المدة 2004-2013 مما يدل على التأثير الكبير لعوائد النفط في الناتج المحلي الإجمالي وهذا دليل واضح على ريعية الاقتصاد العراقي، واعتماده الكبير على إيراداته النفطية في تمويل الاقتصاد العراقي وعملية التنمية الاقتصادية, لذلك فقد أضعف دور واهمية مصادر التمويل الأخرى، وهذا يدل على عجز السياسات التنموية للقطاعات الأخرى عن توليد فائض اقتصادي يسهم بشكل فاعل في عملية التمويل التنموي.[1] [2]

ثانياً: اختلال الميزان التجاري:

الاختلال الكبير في الميزان التجاري العراقي بسبب انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بدرجة عالية وهذا الاختلال ناجم عن الارتفاع في حجم الاستيرادات من سنة الى اخرى خلال المدة 2004-2014 ثم انخفضت قليلاً في العام 2014 حسب بيانات البنك رالمركزي العراقي بسبب انخفاض أسعار النفط إلا انها لا تزال تشكل ارتفاعاً أعلى بكثير من الصادرات للسلع العراقية ما عدا النفط وهو دليل على حجم الانكشاف للاقتصاد العراقي واعتماده على الاستيرادات من العالم الخارجي، مع ابقاء حجم الصادرات عند مستواه المتدني خلال المدة المذكورة وهذا يستوجب أعادة النظر بالسياسة التجارية وإذ انه من الممكن ان تستغل الأموال الممولة للاستيرادات في برامج تنموية لتطوير حجم الصادرات العراقية الغير نفطية وجعلها تنافس المنتجات الاجنبية التي أغرقت الأسواق العراقية.[3]

ثالثاً: هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:

يعد النفط ثروة سيادية وادارته بيد الدولة، وهي المتصرف في العوائد النفطية مما جعلها المهيمنة على باقي القطاعات الاقتصادية، واتباعها المركزية كأسلوب في أداة الاقتصاد العراقي مما جعل من القطاع العام قائداً لعملية التنمية يرافقه تحجيم لدور القطاع الخاص وابعاده عن الساحة الاقتصادية، وان وجدفان دونه غير مؤثر في الفاعلية التنموية إلا في الانشطة الاقتصادية الصغيرة والتي غالباً ما تكون تحت رقابة الدولة واشرافها بدلالة انخفاض نسب مساهمة في النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي وتمويل الاستثمارات، مما جعله قطاعاً غير مرن لا يمكنه الاستجابة السريعة للتغيرات المستهدفة في الخطة التنوية ما لم يتم تهيئة اعمال مناسبة وجاذبية تمكنه من ان يكون قطاعياً تشاركياً وتنافسياً وتفاعياً.

أما القطاعين المختلط والتعاوني فأنشتطتهما مستندة الى آيديولوجية الدولة وسياستها التي تمثلت في الاشراف المركزي انشطة القطاعين المذكورين، حيث ورد في تقرير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية للمدة 2004-2013 انخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت خلال المدة المذكورة وقد شهد تراجعاً كبيراً في العام 2007، حيث وصلت نسبة مساهمته نحو 1.9% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بسبب الأعمال الإرهابية والطائفية التي اندلعت عام 2006، وهذا يدل على انخفاض مساهمته في الاستثمارات التنموية والانشطة الاقتصادية ارتفاع مساهمة القطاع العام فهي جاءت نتيجة مساهمته في القطاع النفطي، إلا ان ما يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص خلال سنة 2013 بسبب توجه الحكومة نحو عمليات الدمج والخصخصة للقطاع العام.

رابعاً: عدم الاستقرار الاقتصادي:

يعاني الاقتصاد العراقي من عدم الاستقرار الاقتصادي الحاصل بسبب الاوضاع الأمنية المتردية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي فضلاً عن عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وارتفاع عرض النقد، وتفوق النفقات التشغيلية على الاستثمارية، فالسياسة النقدية تحاول تأمين الاستقرار النقدي والمحافظة على سعر صرف العملة المحلية فتتبع سياسة

---

[1] وزارة التخطيط، منشورات الجهاز المركزي للاحصاء، الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2000–2013، العراق 2014، ص12.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

[3] حافظ ابراهيم، اطروحة 2015، ص120.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 16, November 2022
ISSN: 2749-3628,

انمكاشية بينما تحاول السياسة المالية القضاء على الفقر والبطالة فتتبع سياسة توسعية مما جعل من الصعوبة معالجة ظاهرتي البطالة والتضخم بالرغم من تحقيق بعض النجاح في تخفيض نسبتيهما، حيث ان الارتفاع الحاصل في معدل التضخم الذي وصل الى 53% عام 2006، ولكنه انخفض الى 2.8-% عام 2009 "رغم ارتفاعه الطفيف بعد ذلك" بفضل زيادة التمويل الاستثماري وسياسة البنك المركزي من خلال بيع العملات الأجنبية (الدولار) في مزادات خاصة يومياً لغرض المحافظو على استقرار سعر الصرف، اما السياسة المالية فقد اعتمدت كثيراً على الإيرادات النفطية في تغطية الانفاق العام لاسيما الاستهلاكي وهي تعمل من أجل البحث عن إيرادات بديله لتغطي عجز الموازنة العامة وترفع من الإنفاق العام الموجه، نحو تمويل المشاريع الصغيرة للفقراء، أما من ناحية البطالة المرتفعة لاسيما بين الشباب، فيعود الى عدم إيجاد فرص عمل لهم لاسيما ان الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف دور القطاع الخاص وعدم مرونة الجهاز الانتاجي، فضلاً عن محاولة الشباب التوجه نحو الأعمال الإدارية الشهلة في القطاع العام، وان انخفاض البطالة ووصولها الى 11.1% في عام 2011، إنما يعود في الأغلب الى انخراط الشباب في القوات المسلحة بسبب الوضع الامني المتردي فضلاً عن استيعاب جزء قليل منهم في الانشطة الاقتصادية المختلطة، ومساهمة الحكومة في إيجاد فرص عمل وتعديم منح الحماية الاجتماعية وقروض التمويل الصغير لهم، لتخفيض من نسب البطالة خلال المدة 2004-2013 حيث ان الارتفاع الكبير الحاصل بالتضخم في عام 2006[1] ثم انخفاضه المفاجئ والكبير أيضاً في عام 2009 بسبب السياسة النقدية الرشيدة التي اتبعها البنك المركزي العراقي لغرض الاستقرار النقدي والحد من التضخم، وكذلك الانخفاض في حجم البطالة في عام 2007 بعد ان كانت عند مستوى عالٍ في عام 2004، وذلك بفضل سياسات الحكومة المالية للحد من البطالة ومكافحة الفقر.[2]

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي القطاعي في العراق:

سنتناول في هذا المطلب ثلاثة قطاعات فقط وهي القطاع النفطي والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي باعتبارهها تمثل أهم ثلاثة قطاعات من الممكن ان تمول الموازنة العامة للدولة وكما يأتي:

أولاً: القطاع النفطي:

يعد العراق ثالث أكبر دولة بعد السعودية وايران من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بمقدار115 مليار برميل وبنسبة 11% من الاحتياطي العالمي المؤكد، أما الاحتياطي المحتمل فيصل الى 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي، إلا أنه وبسبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي وتعرض انابيب النفط الى التفجيرات فأنه ولغاية العام 2013 لم يصل انتاج العراق من النفط الى ما كان عليه 1979 والذي كان أكثر من 3.5 مليون برميل يومياً، حيث تشير احصاءات وزارة النفط الى ان مجموع الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها خطوط الأنابيب للمدة (2004-2006) وصلت الى 500 هجمة ارهابية كان منها 256 هجوماً على أنابيب شركة نفط الشمال و 48 هجوماً على شركة نفط الجنوب. مما أثر على الصادرات النفطية وبالتالي على التنمية الاقتصادية في العراق، حيث تشير الاحصاءات النفطية الى أعلى معدل يومي للانتاج كان في عام 2013 إذ بلغ نحو 2979 مليون برميل مما رفع من معدل التصدير الى 2390 برميل يومي وهذا مؤشر جيد على تطور القطاع النفطي بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتاج من خلال حولات التراخي، مما دفع من العائدات النفطية والتي تمثل إيرادات لتمويل الموازنة العامة للدولة فنجدها قد ارتفعت بشكل كبير منذ عام 2004 حيث كانت تقدر بنحو 17 مليار و 751 مليون دولار حتى وصل الى نحو 94.209 مليار دولار في عام 2012 وهذا مبلغ كبير.

ثانياً: القطاع الصناعي:

نشط هذا القطاع وبدت ملامح تطوره في سبعينات القرن الماضي بفضل الفائض المتحقق من عوائد النفط إلا انه تحول الى الصناعات العسكرية في مطلع الثمانينات بسبب الحرب بين العراق وايران وبدأ الانهيار تدرجياً في القطاع الصناعي، وانقضاء عمر الانتاج للمكائن والمعدات من دون استبدال أو صيانة مما أدى الى تراجع معدلات النمو للقطاع الصناعي من 10.2% للمدة 1970-1980 الى 4.1% للمدة 1980-1990 ولكنه عاد وانتعش في عقد التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي على العراق بالرغم من استمرار التآكل في المكائن والمعدات، وعاد وانخفض بعد العام 2003 ليكون معدل النمو سالباً بنحو 7.3-% بسبب اتجاه السياسات الحكومية نحو الاستيراد وعدم تفعيل دور القطاع الصناعي، وقد اتساءت استراتيجية التنمية الوطنية (وزارة التخطيط) الى ضورة ايقاف عمل المشاريع التي ليس لها جدوى اقتصادية والعمل على إعادة توزيع موجوداتها لإستخدامات أكثر انتاجية، وتشجيع اقامة المشاريع الصغيرة وتطوير آلية التمويل المناسبة لهذه المشاريع، وبدأ التوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي ولاسيما الصناعات التحويلية بعد عام 2007 حتى بلغ حجم التمويل الاستثماري لهذا القطاع بنحو 800 مليون دولار خلال المدة 2007-2010 وبالرغم من زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي.[3]

ثالثاً: القطاع الزراعي:

تعد الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي توافر الاحتياجات الغذائية للأفراد، فضلاً عن الموارد النقدية التي يمكن استغلالها في تمويل التنمية علاوة على الحد من البطالة، إلا أن العراق يعاني من قصور واضح في هذا المجال، من حيث عدم تلبية

---

[1] وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، واحصاءات احوال المعيشة 2012-2013، العراق، 2014، ص156.

[2] اطروحة، حافظ عبدالامير، التميل الخارجي، 2015، ص123.

[3] عبدالحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق-تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، ط2، العراق، 2015، ص264-266.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 16, November 2022
ISSN: 2749-3628,

القطاع الزراعي للحاجة المحلية مما يضطره الى الاتجاه نحو الخارج لإستيراد أغلب المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، لاسيما من خلال الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل استيرادها، بعد ان كان العراق من المصدرين للقمح والشعير والرز والتمور في خمسينات القرن الماضي، فخلال السنوات الماضية قبل عام 2003 انخفض الانتاج الزراعي بمعدل 1.1% سنوياً وانخفضت نسبة مساهمة الفرد في الانتاج نحو 3.9% سنوياً، وانخفضت انتاجية الحبوب الرئيسية (الحنطة والرز والشعير) بشدة، وذلك بسبب السياسات الحكومية المتبعة سابقاً على مستوى الأسعار والانتاج والتسويق لاسيما السياسات التمويلية الضعيفة[1]. وقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي من 36% في الخمسينات من القرن الماضي الى 23% في عام 2000 بسبب العقوبات الاقتصادية على العراق[2]. وانخفض الى 6.94% في عام 2004 والى 3.85% في عام 2008[3]، بسبب الحروب والارهاب.

ان العراق يمتلك مساحة واسعة قابلة للزراعة من الممكن استثمارها لتكون منتجة، إذ تقدر المساحات القابلة للزراعة بنو 17.5 مليون هكتار، مالم يزرع منها إلا 7 مليون هكتار بسبب عدم توافر الامكانات المادية والفنية لإستغلالها.[4] لذا سعت الحكومة ومن خلال المصرف الزراعي والمصارف التجارية الأخرى قبل عام 2003 نحو تمويل المزارعين بقروض انتاجية قصيرة المدى ولكن باسعار فائدة عالية جداً تقدر بنحو 18-20% من قيمة الفرض لذا لم يتطور القطاع الزراعي لما هو مؤمل ان يكون ليسد الاحتياجات المحلية، غير أنه بعدج عام 2003 تم انشاء صندوق لإقراض المزارعين برأس مال قدره 25 مليار دينار عراقي ليساهم في توفير التمويل الميسر وفق ضمانات مناسبة،

المبحث الثاني:

دور السياسة النقدية والمالية في التمويل التنموي للعراق بعد عام 2003:

تتحدد كفاءة عملية التمويل من خلال الدور الذي تمارسه السياستين المالية والنقدية لأي بلد، إذ ان مدى فاعلية كل من هاتين السياستين تقرر حجم النمو الاقتصادي والناتج الحقيقي معبراً عنه بالنشاط الاقتصادي لهذا البلد أو ذاك شرط ان تكون معدلات التضخم واسعار الصرف مستقرة نسبياً، وفيما يأتي دور كل من هاتين السياستين في عملية تمويل التنمية الاقتصادية في العراق.

أولاً: دور السياسة النقدية في العراق:

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد والتي تؤدي دوراً بارزاً في تحديد وتنظيم السيولة النقدية وعرض النقود والأثمان كأهداف وسيطة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل باستقرار الاسعار والقضاء على التضخم الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلد، من هنا يكون للسياسة النقدية دوراً يكاد يكون غير مباشر في عملية تمويل التنمية الاقتصادية من خلال التحكم في اسعار الفائدة واسعار الصرف، ومن ثم التأثير في حجم المعروض النقدي وحجم التمويل الممنوح من المصارف للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

لقد ظهرت بوادر سياسة نقدية جديدة بعد علم 2003، لاسيما بعد صدور القانون 56 لعام 2004 الذي بموجبه تم منح الاستقلالية للبنك المركزي العراقي عن الحكومة، مما جعله بمنآى عن ضغوط السلطة المالية في تمويل خزانتها، فلم يعد البنك المركزي مصدراً تمويلياً للعجز الاتحادي عند حصوله، بل حتى المصارف العامة الخاضعة لرقابة البنك المركزي فإنه يتعامل معها عن طريق أدوات وقنوات السوق الثانوية، كما يقوم البنك المركزي بتمثيل الحكومة في المؤسسات الدولية المالية والنقدية من خلال وظائفه من دون ان يتحمل أي التزامات مالية نيابة عنها، واتجه البنك المركزي في سياسته النقدية الجديدة نحو اقتصاد السوق من خلال استخدامه الأدوات النقدية غير المباشرة، باعتبارها مدخلاً مهماً لتحكم والتأثير في المتغيرات النقدية، وتم منح الحرية للمصارف في تحديد أسعار الفائدة المختلفة على وفق سياساتها النقدية المتبعة وبالتنسيق مع سياسة البنك المركزي النقدية بعيداً عن التحلم الاداري لغرض جذب الودائع المختلفة ولاسيما الادخارية منها، فضلاً عن قيام البنك المركزي باعتماد مزاد العملة للسيطرة على الكتلة النقدية، إلا ان ذلك أدى الى تخفيض نسبة العملة المحلية في التداول الى عرض النقود بالرغم من الارتفاع الحاصل في الانفاق العام وفي عرض النقود.[5]

ثانياً: دور السياسة المالية في العراق:

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ستراتيجية التنمية الوطنية 2005–2007، العراق، 2004، ص30.

[2] عبدالجبار عبود حلفي، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، الاقتصادالعراقي النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة. العراق، 2015، ص58.

[3] عبدالحسين محمد العنبكي، مصدر سابق، ص246.

[4] احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العراق، 2009، ص358.

[5] محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، مصر، 2014، ص33–35.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 16, November 2022
ISSN: 2749-3628,

تعد السياسة المالية للبلد من السياسات المهمة للدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ تؤدي دوراً مهماً بالتأثير في مستوى الطلب الكلي، ومن ثم في النشاط الاقتصادي والنمو والتنمية الاقتصادية من خلال تزيز إيرادات الدولة والسيطرة على نفقاتها العامة عن طريق أدواتها المختلفة لتحقيق الأهداف العامة للدولة.

فاستخدام أدوات، السياسة المالية في العراق والمتمثلة بالتغيرات في الانفاق الحكومي والضرائب وعمليات الدين العام أحدثت تأثيراً كبيراً في النشاط الاقتصادي وفي مستويات المعيشة من خلال التمويل المخصص للانفاق لدعم البطاقة التموينية والوقودية ودعم المزارعين، مما انعكس إيجابياً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي كان يتراوح مابين (161-927 دولار) لكل فرد بحسب بيانات الموازنة العامة في خطة التنمية قبل عام 2003، ولكن بعد عام 2003 أضيفت بنود جديدة تتمثل في حقوق الملكية واستيراد الطاقة الكهربائية وغيرها، فانعكس على متوسط نصيب الفرد الذي شهد نمواً بنسبة 14.1% .[1]

الاستنتاجات :

ان اتباع منهج السياسة التوسعية في السياسة المالية للعراق، قد أدى الى ارتفاع نسب التضخم بسبب الارتفاع الكبير في الانفاق الحكومي حيث ان اكثر من 70% هو انفاق استهلاكي، فالسياسة المالية اخفقت في تحقيق قاعدة قوية للنمو الاقتصادي يميلها نحو الانفاق الجاري المولد لفائض الطلب الاستهلاكي، واستمرار ضعف القاعدة الانتاجية الوطنية، وان مثل هذا التوجه يتقاطع مع المبادئ الأساسية للسياسة النقدية وأهدافها في تحقيق الاستقرار عن طريق التصدي للانفاق أو توليد عرض معوض لنقص العرض المحلي من خلال تمويل تجارة الاستيراد وجعل العرض منسجماً مع قوة الطلب.[2]

و.تحظى السياسة المالية بأهمية كبيرة في مختلف دول العالم، نظرا في تسيير النشاط الاقتصادي والتأثير به.

فاخفاقات سياسة تمويل التنمية يؤدي الى توليد ميل سالب في الاقتصاد يتمثل بحرب عناصر الاستقرار فيه وابعاد وتحريف السياسة النقدية عن اهدافها لاسيما في ظل تعاظم سقف الموازنة العامة ودفعه الى الاعلى، فمثلاً كانت موازنة العراق لعام 2012 بنحو 112 مليار دولار كان معضمها للنفقات التشغيلية والاستهلاكية،[3] ينبغي العمل على تبديل فلسفة السياسة المالية وجعلها سياسة مولدة للتنمية وتوسيع العرض وقاعدةالانتاج المحلية وتعظيم كفائتها وتقليل مستويات البطالة التي عادت ترتفع من جديد، مما يتطلب تقييم حزمة السياسات الاقتصادية بعيداً عن أية توجهات انتقائية في تقييم بعض السياسات من دون الأخرى.

التوصيات :

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن ادراج بعض التوصيات ومنها1 :

1- اتخاذ الاجراءات التي تضمن عدالة توزيع الدخل من خلال الضرائب .
2- . تخفيض الضرائب على استيراد المواد الاولية والمكائن الخاصة بقطاع الصناعة والزراعة، والذي من شأنه تطوير ورفع مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي زيادة المعروض السلعي .
3- منح فرصة اوسع للقطاع الخاص من خلال وضع تشريعات تضمن تسهيل عودة رأس المال الهارب سابقاً، وضمان مشاركته في المشاريع المقترحة ولاسيما في القطاعات الانتاجية التي من شأنها رفع مستوى وحاليا التطور والنمو الاقتصادي .
4- .فرض رسوم على الخدمات الترفيهية المعدة لذوي الدخول العالية

المصادر:

- احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العراق، 2009، ص358.
- حافظ عبدالامير، اطروحة التمويل الخارجي، 2016، ص130-131.
- عبدالجبار عبود حلفي، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، الاقتصادالعراقي النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة. العراق، 2015، ص58.
- عبدالحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق-تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، ط2، العراق، 2015، ص264-266.
- محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، مصر، 2014، ص33-35.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007، العراق، 2004، ص30.

- وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، واحصاءات احوال المعيشة 2012-2013، العراق، 2014، ص156.
- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013، بغداد، 2014، ص40.
- وزارة التخطيط، منشورات الجهاز المركزي للاحصاء، الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2000-2013، العراق 2014، ص12.

---

[1] محمود محمد داغر، مصدر سابق، ص39-40.

[2] حافظ عبدالامير، اطروحة التمويل الخارجي، 2016، ص130-131.

[3] وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013، بغداد، 2014، ص40.